وضع تعليم اللغة العربية في ظل متطلبات سوق الشغل بالمغرب

عبد الحفيظ اشريطية

جامعة سيدي محمد بن عبد الله (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس – فاس)

abdelhafidchraitia@gmail.com

مستخلص البحث

يشهد وضع تعليم اللغة العربية بالمغرب تراجعا كبيرا على مختلف المستويات وفي قطاعات تشكل عصب الحياة بالنسبة للمجتمع المغربي؛ كالإعلام والتعليم والاقتصاد والإدارة، فلم يعد الأمر مقتصرا على مزاحمة اللغة الفرنسية لها باعتبارها لغة كيان ثقافي مختلف، بل باعتبارها لغة سوق الشغل بامتياز، الأمر الذي قلص بشكل ملحوظ من وجود اللغة العربية على الرغم من كونها لغة رسمية، وبسط في المقابل نفوذ اللغة الفرنسية، فنوع مجالات تعليمها ووسع ميادين توظيفها واعتمادها في التخصصات ذات الطابع العلمي والتقني، حيث لا مكان للغة العربية إلا باعتبارها لغة ثانوية أو مادة مكملة.

وعلى الرغم من الدعاوى الفردية والجماعية التي توجّه إلى اعتماد اللغة العربية في تدريس العلوم والتقنيات بالمدارس والجامعات، إلا أن هاجس الحصول على فرصة عمل يحول دون تحقق ذلك، على اعتبار أن الاندماج في سوق الشغل يقتضي تكوينا باللغة الفرنسية حصرا دون غيرها، خاصة في مجالات المالية والأبناك والتجارة والاتصالات والصناعة...، هذا بالإضافة إلى أن معظم الشركات الأجنبية المستثمرة بالمغرب هي شركات فرنسية أو شركات متعددة الجنسيات ذات ثقافة فرنكفونية تشترط في الغالب الكفاءة في اللغة الفرنسية.

يسهم هذا الوضع بلا شك في إضعاف موقع اللغة العربية وفرص تعليمها، ويكرس بالتالي التبعية اللغوية والثقافية والاقتصادية لفرنسا، وهذا ينعكس على تعليم اللغة العربية، التي تُدرّس في المدارس بصفتها لغة رسمية، لكن قيمتها العلمية في سوق الشغل تبقى محدودة، اللهم إذا استثنينا الوظيفة العمومية والقضاء مثلا، الأمر الذي يُضعف الحافز لدى المتعلمين لإتقانها بعمق، فهم في الأخير يعلمون أنها لن تساعد في الاندماج المهني.

بناء على ذلك، يتمثل هدف هذا البحث في الكشف عن وضع تعليم اللغة العربية بالمغرب وما يواجه ذلك من تحديات ثقافية واقتصادية وسياسية، ولابد لتحقيق ذلك من معالجة الإشكالية المركزية التالية: كيف يُسهم سوق الشغل بالمغرب في تكريس مكانة اللغة الفرنسية، وما انعكاسات ذلك على وضعية اللغة العربية في النظام العليمي؟ والتعاطي مع ما تفرع عنها من إشكالات فرعية:

- إلى أي حد يفرض سوق الشغل اختيارات الدولة في السياسة التعليمية واللغوية؟
- هل تعكس الإصلاحات التعليمية (تدريس العلوم بالفرنسية مثلاً) استجابة لضرورات سوق العمل أم استمراراً للتبعية التاريخية للفرنكوفونية؟
- كيف يؤثر انتقال تدريس العلوم من العربية إلى الفرنسية على تمثل التلاميذ لقيمة العربية؟
- هل يؤدي هذا الوضع إلى تكريس ازدواجية لغوية أم إلى إضعاف الكفايات في اللغتين معاً؟
- ما التمثلات الاجتماعية لدى الأسر والمتعلمين تجاه كل من العربية والفرنسية من حيث المنفعة العملية والقيمة الهوياتية؟
- هل يمكن أن تتحقق الموازنة بين متطلبات سوق الشغل والاعتبارات الهوياتية عبر سياسة لغوية متكاملة؟

كلمات مفتاحية

المقدمة

تعيش اللغة العربية بالمغرب إشكالية مركبة؛ يتقاطع فيها ما هو سياسي بما هو ثقافي بما هو اقتصادي، فعلى الرغم من حضورها البارز في مجموعة من المجالات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي إلا أن حضورها في سوق الشغل بات باهتا جدا نتيجة ما تواجهه من تحديات. يمكن إجمال هذه التحديات فيما تفرضه العولمة من لغات كالإنجليزية والفرنسية، هذه اللغات التي أصبحت مفروضة في أكثر المجالات ارتباطا بسوق الشغل، الأمر الذي جعل الطلب على الكفاءات اللغوية يتجه نحوها أكثر من اتجاهه نحو العربية. وقد نتجت عن هذا الوضع فجوة كبيرة بين المكانة الرمزية والهوياتية للعربية وبين قيمتها العلمية في التشغيل، ويطرح هذا الواقع أسئلة ملحّة حول مدى قدرة

اللغة العربية على الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل حاليا، ومدى الحاجة إلى سياسات لغوية تعيد التوازن بين الهوية الوطنية وحاجات الاقتصاد.

في ضوء هذا المعطى يصبح الإشكال المركزي هو: كيف مكن للغة العربية أن تستعيد مكانتها في سوق الشغل دون أن تفقد وظيفتها الثقافية والهوياتية؟ وهل تكفي المبادرات التعليمية والمؤسساتية للنهوض بها لتواكب التغيرات اللاقتصادية والتكنلوجية المتسارعة؟ إن مناقشة هذه الأسئلة تقتضي الوقف عند علاقة اللغة العربية بالمنظومة التعليمية والتكوينية، وكذا عند التصورات والتمثلات التي أصبحت راسخة في أوساط الفاعلين الاقتصاديين، فضلا عن استحضار رهانات الهوية الوطنية في ظل تعدد لغوي لا يمكن إنكاره.

طريقة البحث

استخدم الباحث طريقة مراجعة الأدبيات. مراجعة الأدبيات هي نهج شائع الاستخدام في البحث الأكاديمي لجمع وتحليل المعلومات المنشورة سابقًا. تلعب هذه الطريقة دورًا مهمًا في عملية البحث، حيث ساعدت الباحثين على فهم سياق الموضوع قيد الدراسة وتطوره. في سياق التعليم والفلسفة التقدمية، يمكن تطبيق طريقة مراجعة الأدبيات لجمع المعرفة الحالية حول هذا النهج التعليمي وعلاقته بالممارسات التعليمية الحالية .أحد الأسباب الرئيسية لاستخدام طريقة مراجعة الأدبيات هو الحصول على فهم شامل للأدبيات الموجودة حول موضوع معين. على سبيل المثال، يشير ماهانوم في "مراجعة الأدبيات" إلى أن إجراء مراجعة للأدبيات هو جزء مهم من البحث، حيث يجب على الباحثين مراجعة وتحليل مختلف الأدبيات ذات الصلة.

النتائج والمناقشة

١. العربية والفرنسية بالمغرب: جدلية التشريع والو اقع

١,١. وضع اللغة العربية بالمغرب بين التشريع والتنفيذ

سعى المغرب منذ استقلاله إلى الاهتمام باللغة العربية والعمل على إعادتها لوضعها الطبيعي الذي كانت عليه قبل الاستعمار في المجتمع المغربي، فالمغاربة على اختلاف قومياتهم فهم يتقاطعون في المرجعية الإسلامية وفي اللغة العربية، ولعل ما خلّفه علماء الأمازيغ وخاصة أمازيغ سوس؛ سواء في اللغة العربية أو بواسطتها لدليل على المكانة الهامة التي حظيت بها اللغة العربية

عندهم. إن ما يبرر تعطش المغاربة إلى اللغة العربية بعد الاستقلال ويبرر سعيهم إلى نهج التعريب في مختلف مجالات الحياة، لا يتمثل في كونها قاسما مشتركا فحسب، ولكن في كونها الوعاء الذي يستوعب ثقافة وهوية المغاربة أيضا، إلى جانب اللغة الأمازيغية؛ اللغة الوطنية الرسمية الثانية بالمغرب.

يمكن أن ندرج هذا السعي ضمن الإرادة السياسية الحقيقية التي تمتع بها المغاربة وهم ينشدون هويتهم عبر استعادة اللغة العربية التي دحرها الفرنسيون، فقد استمر العمل طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، حتى تمكن المتعلمون المغاربة من تلقي تعليمهم - خاصة - باللغة العربية، وقد كان لمسار الدستور المغربي وللأسس التي قام عليها دور كبير في التمكين للغة العربية وزيادة الاهتمام بها منذ الاستفتاء عن أول دستور مغربي بعد الاستقلال عام ١٩٦٢م الذي وضع رسمية اللغة العربية في تصديره إلى جانب ثوابت الأمة المغربية ومقوماتها السيادية تأكيدا على مكانتها وقيمتها الهوياتية لدى المجتمع المغربي.

منذ ذلك الحين، توالى الاهتمام باللغة العربية في جميع التعديلات التي شهدها الدستور المغربي أعوام ١٩٧٢م - ١٩٩٢م - ١٩٩٦م، وآخرها دستور ٢٠١١م الذي نص في الفصل الخامس من الباب الأول على أن العربية تظل اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها، هذا بالإضافة إلى اللغة الأمازيغية التي تعد رصيدا مشتركا لجميع المغاربة دون استثناء، وعلاقة باللغات الأجنبية أكد الدستور في الفصل نفسه على أن الدولة تسهر أيضا على تعلّم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر. وفي أفق ذلك وجه دستور ٢٠١١م إلى إحداث مجاس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته على وجه الخصوص، حماية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. وقد حظيت اللغة العربية باهتمام بالغ من المؤسسة الملكية نفسها، وهو ما ترجمته مجموعة الخطب الملكية في مناسبات دينية ووطنية عديدة، ومنها استمدت النخب السياسية والنقابية قوتها في الدفاع عن اللغة العربية، وبخاصة الخطب والتوجيهات الملكية ذات العلاقة بمشروع التعريب. لقد كان الملك الحسن الثاني صريحا في خطابه الذي وجهه إلى أعضاء الحكومة أثناء انعقاد المجلس الوزاري المصغر لدراسة قضايا التعليم، يوم الخميس ٣٠ نونبر ١٩٧٨م حين قال:

"إننا لنحمل رسالة منذ القدم وهي الدفاع عن العربية والإسلام...إن التعريب قاعدة انطلاق لا رجعة فيها للإصلاح، سواء في التعليم العام أو في التعليم الخاص، وفاء لنص الدستور الذي أكد أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد...على ألا يكون التعريب مخلا بجودة البرامج وغير موف بالمستوى المطلوب. ومن هنا تبرز ضرورة تقوية البرامج الدراسية، وتغيير أساليب التلقين وانتهاج الوسائل العصرية الحديثة، مع تقوية حصص اللغات الأجنبية، حتى يكون تلامذتنا وطلبتنا في مستوى يؤهلهم لامتلاك لغات أخرى تساعدهم على فتح آفاق جديدة في تكوينهم، وبالتالي ليتمكنوا من مسايرة التطور العالمي العصري"

وهو التوجيه نفسه الذي حمله خطاب ١٩٨٦، عندما تحدّث الحسن الثاني عن مشكلة التعليم المغربي وقال:

"منطلقنا يرتكز على عاملين اثنين: المغرب دينه الإسلام ولغته العربية " (الحسن الثاني ١٩٨٦م)

في ظل هذا الدعم، وفي إطار هذه الشرعية، تواصلت دينامية الإصلاح التربوي واستمر معها شعار التعريب بصفته أهم ركائز هذا الإصلاح، ولعل التقرير الذي قدمته اللجنة الوطنية المختصة بقضايا التعليم سنة ١٩٩٥م، كان من أبرز معالم هذه الاستمرارية. فقد دعت من خلاله إلى:

- اعتبار اللغة العربية محورا أساسا للتعليم.
- توحيد التعليم وتعريب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

تجلت هذه الاستمرارية أيضا، مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين (٢٠٠٠م / ٢٠١٠م) الذي جعل التمكّن من التواصل باللغة العربية تعبيرا وكتابة، ثاني مرتكزاته الثابتة. وأوصى بإحداث أكاديمية اللغة العربية، وهي مؤسسة وطنية ذات مستوى عال، مكلفة بالتخطيط لمشروع (تعزيز تعليم اللغة العربية وتحسينه) وتطبيقه وتقويمه بشكل مستمر. وتضم تحت سلطتها المؤسسات والمراكز الجامعية المهتمة بتطوير اللغة العربية. (الميثاق الوطني للتربية والتكوين بالمغرب ١٩٩٩م)

ويبدو أن خطاب ١٧ يونيو ٢٠١١م بمناسبة الدستور الجديد، قد أسس لحقبة جديدة من الإصلاح التربوي التعليمي، قوامها ترسيخ الثوابت الوطنية، ومقومات الهوية المغربية، أبرزها اللغة العربية. جاء في الخطاب:

> **"فعلى أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الإفريقية، والأندلسية، والعبرية والمتوسطية، فإن مشروع الدستوريكرس اللغة العربية لغة رسمية للمملكة، وينص على تعهد الدولة بحمايتها والنهوض بها"** (محمد السادس ٢٠١١م)

وقد وجّه دستور ٢٠١١، بعد إقراره برسمية اللغتين العربية والأمازيغية، إلى إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته حماية اللغتين الرسميتين وتنميتهما، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانونا تنظيميا لصلاحياته وتركيبته وكيفية سيره. (الدستور المغربي ٢٠١١م)

رغم كل هذا الدعم، وهذه الشرعية القوية التي تمتعت بها اللغة العربية، بدأت معالم الفرنسة تبرز من جديد، نتيجة سوء التدبير اللغوي في قطاع التعليم. الأمر الذي انعكس سلبا على واقع المدرسة المغربية، وعلى نتائج المتعلمين. وهذا ما لم يُفوّته الملك محمد السادس، حين أشار إلى المشكلة قائلا:

> **"إن قطاع التعليم يواجه عدة صعوبات ومشاكل، خاصة بسبب اعتماد بعض البرامج والمناهج التعليمية، التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، فضلا عن الاختلالات الناجمة عن تغييرلغة التدريس في المواد العلمية، من العربية في المستوى الابتدائي والثانوي، إلى بعض اللغات الأجنبية، في التخصصات التقنية والتعليم العالي. وهو ما يقتضي تأهيل التلميذ أو الطالب، على المستوى اللغوي، لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتلقاه"** (محمد السادس ٢٠١٣م)

وهو خطاب، عبر فيه الملك محمد السادس، بشكل ضمني، عن فشل مشروع التعريب. فهو من جهة، بقي ناقصا من حيث التنفيذ والأجرأة في مختلف المستويات التعليمية والجامعية، ومن جهة أخرى، لم يتمكن من مسايرة التطور التقني والاقتصادي، وبذلك، أصبح غير قادر على تأهيل الشباب للاندماج

في سوق الشغل. ويبدو أن هذا المعطى كان من الأسس التي ارتكزت عليها الرؤية الاستراتيجية ٢٠١٥ - ٢٠٣٠، وبخاصة القانون الإطار ١٧-٥١، الذي انفتح على التعددية والتناوب اللغوي، باعتباره مقاربة بيداغوجية وخيارا تربويا متدرّجا يستثمر في التعليم المتعدد اللغات، بهدف تنويع لغات التدريس إلى جانب اللغتين الرسميتين للدولة، وذلك بتدريس بعض المواد، ولا سيما العلمية والتقنية منها، أو بعض المضامين والمجزوءات في بعض المواد بلغة أو بلغات أجنبية (مشروع القانون الإطار رقم ١٧-٥١، ٢٠١٩م).

يشير يحيى شوطى في تحليله لمضامين الرؤية الاستراتيجية ٢٠١٥م- ٢٠٣٠م إلى أنها "خصصت شقّا منفردا متعلقا بالهندسة اللغوية الجديدة، وذلك في الرافعة الثالثة عشرة، والتي نصّت على أنه اعتبارا للأهمية الخاصة للغات في تحسين جودة أنماط التعلم، وفي النجاح الدراسي، وفي المردودية الداخلية والخارجية للمدرسة، وفي النهوض بالبحث وفي تحقيق الاندماج، فإن الرؤية الاستراتيجية تجعل منها رافعة قائمة بذاتها، مع استحضار ارتباطها العضوي بالنموذج البيداغوجي. وفي هذا الإطار، يعتبر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أن تحديد وضع كل لغة على حدة داخل المدرسة بوضوح، يعدّ عاملا حاسما في تطوير تدريس اللغات والتدريس بها، ومن ثمّ تحقيق التكامل فيما بينهما، وكذا الانسجام بين المكونات القطاعية للمنظومة.(يحي شوطي ٢٠١٨م)

لقد فتح هذا التوجه الباب من جديد أمام اللغة الفرنسية لتقتحم المدرسة المغربية من بابها الواسع، ليس من أجل ذات الفرنسية حسب تبريرات الوزارة المكلفة بقطاع التربية والتعليم وإنما من أجل خلق نوع من الانسجام بين مُخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق الشغل القائمة في أغلبها كم ذكرت على ثقافة فرنسية، فتم نسخ مواد الدستور في قرارات وزارية ومراسلات ومذكرات جهوية تدعو إلى تعميم التدريس باللغة الفرنسية أن حصص اللغة العربية في الأسبوع وقيمة مُعاملها بهذه التخصصات تشكل 50% فقط مقارنة بالحصص المقررة أسبوعيا وقيمة مُعامل اللغة الفرنسية، حيث يدرس تلاميذ هذه التخصصات اللغة العربية حصتين في الأسبوع بمعدّل ساعة لكل حصة، مقابل دراستهم للغة الفرنسية أربع حصص في الأسبوع بمعدل أربع ساعات في المجموع. ولإعطاء أهمية أكبر للغة الفرنسية بلغ معاملها (٤) مقابل (٢) فقط للغة العربية، وكذلك الشأن بالنسبة لتخصصات العلوم الرياضية وعلوم التكنولوجيات الميكانيكية وعلوم التكنولوجيات الكهربائية. وبهذا يكون خيار التناوب اللغوي قد أفسح المجال رحبا للغة الفرنسية، حتى تعود وتشكل معالم المدرسة المغربية من جديد. (المذكرة الوزارية المنظمة للدراسة بالتعليم الثانوي ٢٠٠٦م)

يمنح هذا الخيار التربوي المزيد من الأهمية للغة الفرنسية في المدرسة المغربية، مقابل تبخيس مكانة اللغة العربية لدى المتعلمين المغاربة. فتخصيص مُعامل أكبر للغة الفرنسية لا يجعلها مادة مهمة فقط، بل مادة أساس في المسار الدراسي، تُرغم المتعلم على استثمار قيمة معاملها المرتفعة في نتائجه الدراسية، ويساعده في ذلك حصصها الأسبوعية المكثفة (أربع حصص في الأسبوع)، على عكس اللغة العربية التي أصبح المتعلمون ينظرون إليها على أنها مادة ثانوية، وقد كرّس هذه النظرة لديهم، قيمة معاملها المنخفضة ثم حصصها التي لا تتجاوز ساعتين في الأسبوع.

٢,١ سياق هيمنة اللغة الفرنسية بالمغرب

إن المتأمل في علاقة سوق الشغل بالوضع اللغوي بالمغرب يتأكد بالملموس من الدور الكبير الذي يلعبه سوق الشغل في تكريس هيمنة اللغة الفرنسية وتهميش اللغة العربية، وذلك عبر مجموعة من الآليات والمؤسسات الاقتصادية والإدارية. فمعظم الإعلانات الوظيفية، خصوصا في القطاعات الحيوية كالمالية والتجارة الدولية والهندسة، تشترط إتقان الفرنسية، ما يجعلها معيارا أساسيا للولوج إلى مناصب الشغل. كما أن الشركات الأجنبية، وخاصة الفرنسية منها، تفرض لغتها في التسيير والتواصل الداخلي والخارجي، مما يخلق واقعا لغويا غير متوازن، تصير فيه اللغة "الفرنسية" معيارا للحصول على الأعمال ذات الأجور المرتفعة، وعاملا من عوامل خلق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وترسيخها (صافية زفنكي ٢٠٢٢). وفي المقابل، تُختزل العربية في وظائف محدودة ذات طابع إداري أو محلي، مما يقلل من قيمتها الرمزية والعملية في نظر الباحثين عن العمل. هذا الوضع يكرس تصوراً اجتماعياً يرى في الفرنسية لغة الترقي الاجتماعي والانفتاح على السوق العالمية، بينما تُعامل العربية كلغة تقليدية مرتبطة بالماضي أكثر من المستقبل. كما أن التوجه التعليمي المغربي نفسه يسير في هذا الاتجاه، حيث تهيمن الفرنسية على التخصصات العلمية والتقنية، الأمر الذي يعيد إنتاج الفجوة نفسها في مخرجات سوق العمل. ومن ثمة، فإن سوق الشغل لا يكتفي بإقصاء العربية من مجالاته، بل يسهم في نشر الفرنسية وترسيخها كلغة للحداثة والوجاهة الاجتماعية.

لنفرض أننا سلمنا بدور متطلبات سوق الشغل في التمكين للغة الفرنسية بالمغرب، لكن؛ كيف تمكنت اللغة الفرنسية من سوق الشغل بالمغرب؟

من أكثر الأسئلة تكرارا في علم الاجتماع اللغوي، لماذا تحتفظ الدولة المستقلة بلغة مستعمرها السابق، على الرغم من رمزيتها الاستعمارية؟ ولولا أنه سؤال سياسي أكثر منه لساني أو سوسيولوجي، لعزونا السبب إلى ما ذكره ابن خلدون عن انبهار المغلوب بثقافة الغالب.

مبدئيا، أجاب فرغسون عن هذا السؤال، وقال: "إن معظم دول (ما بعد الاستعمار) احتفظت باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو البرتغالية، بصفتها لغات رسمية، وذلك لسببين:

السبب الأول: الدول المستقلة حديثا كانت، في الغالب، فقيرة وهشّة، لا تملك الخبرة المحلية الكافية لتنفيذ تغيير سياسي جذري تتجاوز به تبعات الاستعمار. أضف إلى ذلك، الكلفة الهائلة التي تتطلبها إعادة تأهيل الأطر التعليمية وإعادة إنتاج وتهيء مواد التعليم.

السبب الثاني: اختيار لغة ما من بين اللغات المحلية وجعلها اللغة الرسمية للدولة، من شأنه أن يؤلب الاستقرار ويغذي تهمة (المحاباة العرقية)، وهذا ما سيهدد الوحدة الوطنية التي حرص القادة السياسيون الجدد على تعزيزها.

وعلى معقولية هذين السببين فإن فرغسون، رغم اعترافه بأن الاحتفاظ باللغات الاستعمارية قد قلل من الانقسام العرقي، يؤكد أن هذه اللغات لم تحقق للمجتمعات المستقلة حديثا التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة". (Gibson Ferguson, 2016)

لهذه الأسباب أو لغيرها، استمرت هيمنة اللغة الفرنسية على المشهد الثقافي المغربي بعد الاستقلال، تماما كما حدث بالجزائر وتونس ولبنان، رغم أن تيارات التحرر بهذه البلدان جميعها، كانت مُصرّة على إنهاء الوجود الرمزي للمستعمر، ودشّنت، لتحقيق ذلك، مرحلة جديدة من مراحل المقاومة الثقافية، عملت خلالها على تعريب التعليم والإعلام والإدارة والاقتصاد.

ارتبط استقلال المغرب بمواجهة مباشرة مع مشروع الفرنسة الذي كان قد حقق الكثير من أهداف الاستعمار. فعلى خلاف القوى الاستعمارية الأخرى التي تدخلت بالمغرب، كألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة، لجأت فرنسا إلى فرض لغتها وثقافتها في الدول التي احتلتها. لهذا السبب، ظل المغاربة، بعد استقلالهم، يطمحون إلى دحر اللغة الفرنسية التي هيمنت على مفاصل الدولة، ويسعون جاهدين إلى إعادة الاعتبار للغة العربية التي كان الفرنسيون يحاربونها بشدّة، من زمن الاستعمار. وبالنظر إلى وضعية الطرفين، المغرب وفرنسا، نجد أنفسنا أمام مواجهة غير متكافئة، بين دولة استعمارية تملك القوة والآلية والتجربة، ودولة حصلت للتو على استقلالها، بل تعتمد في الكثير من شؤونها السياسية والاقتصادية على

"غريمها الثقافي". لكن هذه المفارقة لم تمنع المغرب من أن يظل حريصا على تجاوز مرحلة "الفرنسة" والخروج من المشروع الثقافي الفرنسي بإفريقيا.

كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية قد انتهزت الوظيفة التربوية التعليمية للمدرسة، وقامت بتوجيه المجتمع المغربي نحو الشخصية الفرنسية، بتاريخها وثقافتها، ولتُحقّق ذلك، حرصت هذه الإدارة على أن يعتمد التعليم بالمغرب اللغة الفرنسية حصرا، ويتّبع المناهج التعليمية، نفسها، المطبقة بفرنسا، بكل مقرراتها الدراسية، الأدبية والعلمية، وفي جميع المراحل. وقد انعكس هذا الإجراء، تلقائيا، على ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للمغاربة، وأصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في جميع مجالات العمل، والتفكير، والاتصال فيما بين شرائح المجتمع المغربي وفئاته. فتعلّم المغاربة بهذه اللغة تاريخ فرنسا وجغرافيتها واقتصادها وأدبها وتاريخ علمائها، حتى أصبحت فرنسا في فكرهم، محور الكون.(أحمد نازلي معوض، ١٩٨٦)

إضافة إلى ذلك، كانت فرنسا تنظر إلى النخبة المغربية التي أنشأتها وكوّنتها خلال فترة الاستعمار، سبيلا لاستمرار هيمنتها الثقافية واللغوية بالمغرب. فإلى جانب الفرنسيين والمغاربة المُفَرنسين الذين جندتهم للتدريس بالمدارس الفرنسية البربرية، حرصت فرنسا على الاستثمار في النخبة المغربية أيضا، والعمل على تكوينهم تكوينا فرنسيا، من أجل خلق طبقة عليا من الأهالي الأصليين، مطبوعة بطابع الثقافة واللغة الفرنسيتين، ومنفصلة، معنويا وروحيا عن مواطنيها من الطبقات الأخرى. وغاية المستعمر من هذه السياسة، أن يضمن أداة للتأثير الثقافي، حتى بعد الاستقلال السياسي الرسمي. (أحمد نازلي معوض، ١٩٨٦).

٢. البعد السوسيولساني لسوق الشغل و انعكاساته على تعليم اللغة العربية بالمغرب

١,٢ البعد السوسيولساني لسوق الشغل

يكشف البعد السوسيولساني لسوق الشغل عن الدور المحوري الذي تضطلع به اللغة في تحديد مسارات الاندماج الاقتصادي والمهني داخل المجتمعات. فاللغة لا تؤدي وظيفة تواصلية فحسب، بل تتحول إلى رأس مال رمزي واقتصادي يحدد مكانة الأفراد وفرصهم في التشغيل. إذ يُعدّ امتلاك كفايات لغوية متعددة عاملاً أساسياً لتعزيز الحظوظ المهنية، بينما قد يُستعمل ضعفها كآلية إقصاء غير معلنة، بحيث تصبح اللغة معياراً للتمييز الاجتماعي والاقتصادي. ففي السياق

المغربي مثلاً، يتجلى التوتر بين اللغات الرسمية المقررة دستورياً العربية والأمازيغية وبين اللغات المتحكمة في قطاعات السوق، كالفرنسية في مجال المال والأعمال والهندسة، وفي ميادين التكنولوجيا والبحث العلمي.

إن الواقع الراهن يثبت بلا شك أن الحفاظ على اللغة العربية لا يمكن أن يتحقق عبر دعوات عاطفية يبرز أصحابها جماليات اللغة وقوتها وتفوقها على اللغات الأخرى في مجموعة من الظواهر اللسانية. لقد عبر سابير في كتابه المهم الصادر عام ١٩٢١م عن الرأي السائد في علم اللغة فيما يتعلق بتقييم اللغات، كما أسهم في تشكيل هذا الرأي، وكتب يقول: "يجب علينا أن نحرر عقولنا من القيم المفضلة، فلسنا معنيين على الإطلاق بما إذا كانت لغة من اللغات ذات قيمة علمية عظيمة أو واسطة لثقافة عظيمة أم لم تكن" (فلوريان غولماس ٢٠٠٠م)

لقد أصبح من الواجب النظر في القيمة الاقتصادية للغة، فحركية الاقتصاد وطبيعة تعاملاته تؤثر بشكل مباشر في مختلف الأطراف؛ منتجين ومستهلكين، ولا يمكن استثناء اللغة من مظاهر هذا التأثير، فإلى عهد قريب أثبت الوجه الاقتصادي للاستعمار الفرنسي بالمغرب كيف أنه تم التمكين للغة الفرنسية في اللسان المغربي وبجميع القطاعات الحيوية، وبتعمقنا في التاريخ نصادف ذلك التمدد الكبير للغة العربية في عمق كل من آسيا وإفريقيا، والسبب اقتصادي محض.

يقول المستشار الألماني الأسبق (ويلي براندت) وهو يتحدث عن علاقة اللغة بالاقتصاد: "إذا أردت أن أبيعك بضاعتي يجب أن أتحدث لغتك، وإذا أردت أن تبيعني بضاعتك فعليك أن تتحدث الألمانية" (رضا فتحي علي المنسي ٢٠٢٣م). يظهر أن العبارة بسيطة جدا ولا تحتاج أي تفسير، ومعناها أن الأفضلية للغة المنتج، لكن قليلا من التأمل في واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول وسياق العولمة يكشف عمق هذا الكلام. فبراندت بقوله هذا لم يغفل موقع اللغة الإنجليزية التي باتت لغة الاقتصاد العالمي، ولا موقع الفرنسية في العديد من مستعمراتها التي اتخذتها لغة "رسمية" مع شركائها الاقتصاديين، ولكنه يؤكد على أن اللغة التي تؤطر الاقتصاد في مجتمع ما، تلك هي لغته الحقيقية حتى إن لم تكن رسمية، وتلك هي اللغة التي سيتبنى ثقافتها، وهذا هو واقع المغرب في تعاملاته الاقتصادية عبر العالم إذا نحن استثنينا الدول العربية، فإن معظم الاتفاقيات والمؤتمرات الصحفية ذات العلاقة تُنفّذ باللغة الفرنسية.

يزيد فلوريان من تأكيد هذا الأمر متحدثا عن اللغة اليابانية، فهي في نظره على الرغم من كونها لغة مشتركة ومتطورة تماما، وذات إمكان وظيفي ملائم لكل متطلبات الاتصال الحديث، مثلها مثل الإنجليزية والألمانية، ومع ذلك فإن رجل الأعمال الياباني لا يحاول أن يتعامل في سوق أمريكية من دون تمكّن كاف من الإنجليزية، بينما الحالة العكسية لرجال الأعمال الأمريكيين، فيُتوقع لهم أن يقوموا بأعمال في اليابان دون إتقان اللغة اليابانية. (فلوريان غولماس ٢٠٠٠)

يشير بيير بورديو إلى أن العلاقة الجدلية التي توجد بين المدرسة وسوق العمل، أو إذا شئنا الدقة، بين توحيد السوق المدرسية واللغوية المرتبطة بإنشاء شهادات مدرسية لها قيمة وطنية، مستقلة، رسميا على الأقل، عن الخصائص الاجتماعية أو الجهوية لحامليها، وتوحيد سوق العمل الذي يُنتج عدّة أمور من بينها تنمية الإدارة وهيئة الموظفين هي التي تسهم أكثر في الحط من قيمة اللهجات أو (اللغات الوطنية) وإنشاء تراتبية جديدة للاستعمالات اللغوية، لدفع الأفراد الذين يتوفرون على كفاءات لغوية مُسيطَر عليها لأنْ يسهموا في تقويض الأدوات التي يستعملونها للتعبير، كأنْ يتكلموا اللغة الفرنسية أمام أبنائهم، أو أن يستعملونها للتواصل مع أفراد عائلاتهم وذلك رغبة منهم في الزيادة من قيمتهم في السوق المدرسية، فلقد كان يجب العمل على خلق تصور للمدرسة يجعل منها الوسيلة الأساسية وربما الوحيدة للحصول على مناصب إدارية يكثر الطلب عليها (بيير بورديو ٢٠٢٣م).

يبيّن بورديو الطابع الجدلي للعلاقة بين المدرسة وسوق العمل، حيث تتحول المؤسسة المدرسية إلى جهاز يمنح الشرعية الرمزية للشهادات، بما في ذلك الشرعية اللغوية. وفي السياق المغربي، يظهر هذا بوضوح من خلال استمرار تمركز اللغة الفرنسية باعتبارها أداة أساسية للترقي الاجتماعي والاقتصادي. فرغم المكانة الرسمية للعربية في النظام التعليمي، تظل الفرنسية اللغة المهيمنة في تدريس التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بمناصب الشغل ذات العائد الرمزي والمادي المرتفع. وهو ما يؤدي إلى إقصاء غير المتحكمين فيها من مواقع استراتيجية في سوق العمل. وتترتب عن ذلك تراتبية لغوية تجعل من الفرنسية رأسمالا رمزيا لا غنى عنه للاندماج المهني. ويُسهم هذا الوضع في انتقال الاستعمال الفرنسي إلى الفضاءات الأسرية واليومية، بوصفه وسيلة لتعزيز المكانة الاجتماعية. وهكذا، تتحقق مقولة بورديو بشأن تقويض الأدوات التعبيرية الأصلية، حيث يتم تهميش العربية والدارجة لصالح الفرنسية. وبذلك، تتحول المدرسة من فضاء يُفترض أن يحقق

المساواة إلى قناة لإعادة إنتاج الهيمنة اللغوية، مما يجعل ولوج سوق الشغل بالمغرب مشروطا بالتحكم في الفرنسية أكثر من أي كفاءة معرفية أخرى.

٢,٢. انعكاس متطلبات سوق الشغل على فرص تعليم اللغة العربية بالمغرب

يشكّل سوق الشغل بالمغرب بطابعه الثقافي واللغوي الفرنسي، أحد أبرز العوامل المؤثرة في مسار تعلم اللغة العربية وتعليمها. فبما أنّ الولوج إلى القطاعات الاقتصادية والإدارية والمالية يتطلب إتقان اللغة الفرنسية، فإنّ المتعلمين ينظرون إليها بوصفها أداة أساسية للاندماج المهني والترقي الاجتماعي، في حين تُختزل اللغة العربية في وظائف وأدوار محدودة. هذا التمثّل الاجتماعي ينعكس سلبًا على دافعية المتعلمين وأسرهم نحو إتقان العربية، ويُضعف موقعها في الوعي الجمعي، كما أن البنيات التعليمية تُعيد إنتاج هذا الوضع عبر إيلاء عناية أكبر باللغات الأجنبية، خاصة في المواد العلمية والتقنية، مقابل حصر العربية في مجالات معرفية تقليدية. ومن ثمّ؛ يترسّخ الانفصال بين المدرسة وسوق الشغل، وتتعزز الازدواجية اللغوية غير المتكافئة، حيث تغدو الفرنسية لغة النجاعة العملية، والعربية لغة رمزية محدودة الأثر. إنّ هذا التداخل بين البنية الاقتصادية والاختيارات اللغوية يفضي في المحصلة إلى تكريس التبعية للفرنسية وإضعاف الحضور الفعلي للعربية في الحقلين التعليمي والمهني.

وقد كان من الطبيعي - في ظل هذا الوضع - أن يتضاعف إقبال المتعلمين وبإيعاز من أسرهم في أغلب الأحوال، على تعلّم اللغة الفرنسية، سواء بشكل موازٍ لمسارهم الدراسي أو بالاعتماد على مراكز دعم أو معاهد تعلم اللغة الفرنسية. وبالمناسبة؛ فهذا النهج ليس بجديد عن المجتمع المغربي، فقد أدت الدعاية التحقيرية والتنكيلية لسلطات" الحماية" باللغة العربية وثقافتها، إلى ظهور اعتقاد شاذ لدى بعض المغاربة، صعُب التغلب عليه حتى بعد الاستقلال، يتجلى في اعتقادهم بأن تعلم أبنائهم باللغة العربية ذا أفق مستقبلي محدود، لن يؤهلهم لنيل الوظائف الحكومية وتحمّل المسؤوليات الكبيرة في البلاد، وبأن اللغتين الفرنسية أو الاسبانية هما لغتا الثقافة والعلم والمراكز العليا. ويرى هؤلاء بالتالي؛ أن دور اللغة العربية يقتصر على الجانب الديني والروحي، وهو موقف ظل ملازما للبعض إلى يومنا هذا، بل هو في تطور من حيث الانتشار والاعتقاد به. وقد نتج عن ذلك تحاشي أغلبية المثقفين، في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، استعمال اللغة العربية، وكذلك عزوف الشباب المغربي المتمدرس عن استعمالها كلغة تواصل أو كتابة وعن التخصص فيها، وهكذا؛

لاحظنا بأن الأدب المغربي المكتوب بالفرنسية، قد عرف ازدهارا كبيرا في السنوات الأولى للاستقلال على حساب الأدب المغربي المكتوب باللغة العربية. ويبدو الأثر واضحا في الساحة المغربية الآن، حيث تبدو أن إدخال بعض الكلمات باللغة الفرنسية في التواصل بالعربية الدارجة بل الفصحى أيضا أمارة على النضج الفكري والتقدم الحضاري وعلى الانتماء إلى الأسر المتحضرة، وهذا يتضح من تهافت بعض أبناء العربية على استخدام بعض الألفاظ الأجنبية في سياق الحديث العادي، فقلما تتحدث مع مغربي له أدنى اطلاع على اللغة الفرنسية دون أن يرصّع لغته ببعض الكلمات الفرنسية ولو تكلّفًا أحيانا. (مليكة ناعيم ٢٠١٤)

بحثت دراسات أخرى في علاقة الطبقة الاجتماعية بالمواقف اللغوية في المغرب. وفي هذا الإطار، تناول شكراني وهوانغ مسألة توافق الاستعمال اللغوي مع الاتجاهات اللغوية لدى المغاربة، وقد اعتمدا في دراستهما على استبيان وُزّع على ٤٥٤ طالباً جامعياً ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة، ويمثلون بيئات عربية وأمازيغية، إضافة إلى مؤسسات تعليمية تعتمد الفرنسية أو العربية الفصحى لغةً للتدريس. وأظهرت النتائج وجود علاقة بين أنماط الاستعمال اللغوي ومواقف الطلبة المتعلمين من الفرنسية، بما يفيد أن المنظومة التعليمية تسهم في تشكيل هذه المواقف، كما كشفت الدراسة عن انقسام طبقي في الاستعمال اللغوي خارج الفضاء الجامعي؛ إذ يتواصل طلبة الطبقات العليا بالفرنسية داخل القاعة وخارجها، بينما يفضّل طلبة الطبقتين الوسطى والعليا الفرنسية كلغة للتدريس، في حين يقتصر طلبة الطبقات الدنيا على تفضيل الدروس المقدَّمة بالفرنسية فقط. كما تبين أن الميل إلى اللغات الأجنبية يغلب لدى الطبقات العليا، في مقابل ميل أوضح نحو العربية الفصحى عند الطبقات الدنيا. (Abdelmajid Bouziane ٢٠٢٠)

ورغم بعض التباينات، أظهر المستجوبون دعماً قوياً للفرنسية، تليها الإنجليزية ثم العربية الفصحى، التي لم تحظَ إلا بقدر محدود من الاهتمام لدى مختلف الطبقات؛ (٥٪ لدى الطبقة العليا، و٧,١٪ لدى الطبقة الوسطى، و٨,٣٪ لدى الطبقة الدنيا). وفي السياق ذاته، أكد استطلاع أجرته جريدة ليكونوميست L'Economiste على عينة من ١٠٤٦ شاباً مغربياً تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٩ سنة، وتمثل مختلف جهات البلاد، دور الانتماء الاجتماعي- الاقتصادي في تعلم اللغات، فقد بينت الإجابات عن سؤال حول لغة القراءة أن ارتفاع الوضع الاجتماعي- الاقتصادي يقابله ميل أكبر إلى القراءة باللغات الأجنبية، في حين يرتبط انخفاضه بالقراءة بالعربية. كما اتضح أن الإنجليزية

والإسبانية تُعدّان لغتين نخبويتين بامتياز، بالنظر إلى الفارق الكبير في نسب الإقبال عليهما بين قمة السلم الاجتماعي وقاعدته. واعتبر شباب العينة الفرنسية لغةَ الوجاهة والفرص المهنية. ومع ذلك؛ أظهروا في تفاعلاتهم غير الرسمية ميلاً إلى التناوب اللغوي بين الدارجة المغربية والفرنسية أو الإنجليزية، مع غياب مطلق للعربية الفصحى في هذا السياق. (Abdelmajid Bouziane ٢٠٢٠) وقد عزت زفنكي هذا الوضع إلى أن الاستعمار والبنى الاجتماعية والاقتصادية لما بعد الاستعمار ولّد بنى اجتماعية واقتصادية لم يشعر فيها السكان الأصليون بأي ضغط للانتقال إلى اللغات الأوروبية كلغاتهم العامية.. (صافية زفنكي ٢٠٢٢)

إن اختيار المغاربة للغة الفرنسية إذن، هو في جوهره وسيلة للاندماج في سوق الشغل والحصول على فرص العمل، وهو انعكاس واضح لبنية سوسيولسانية راسخة منذ الحقبة الاستعمارية. فقد ورث المغرب منظومة إدارية واقتصادية وتعليمية فرنكفونية جعلت من الفرنسية لغة التدبير والإنتاج في القطاعات الحيوية، وهو ما أسهم في تكريسها لاحقاً كلغة للوجاهة الاجتماعية والتموقع الطبقي. ويُعزى هذا الاختيار بالأساس إلى كون الفرنسية تشكل رأسمالاً رمزياً ووظيفياً يمنح حامليه امتيازات عملية، خصوصاً في مجالات المال والأعمال، والتكنولوجيا، والطب، والهندسة، حيث ترتبط فرص الشغل بشكل مباشر بمدى التحكم فيها. كما يعكس هذا التوجه وعياً براغماتياً يتجاوز البعد الهوياتي، إذ يُدرك الأفراد أن امتلاك الفرنسية شرط للولوج إلى الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات ذات الامتداد الدولي، مما يجعلها أداة للتنقل الاجتماعي والمهني. وإلى جانب ذلك، يسهم النظام التعليمي المغربي، خاصة في مستوياته العليا (العلمية والتقنية) في إعادة إنتاج هذا الوضع من خلال اعتماده الواسع على الفرنسية، وهو ما يرسّخ الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، حيث تتمتع الفئات الميسورة بقدرة أكبر على اكتساب هذه اللغة وإتقانها. وبذلك يمكن القول؛ إن الفرنسية في السياق المغربي لا تُستعمل بوصفها مجرد وعاء للتواصل، بل باعتبارها آلية عملية للتموقع داخل سوق الشغل، مما يفسر استمرار حضورها القوي على الرغم من الجهود الرسمية الرامية إلى تعزيز مكانة العربية والأمازيغية.

الخاتمة

خاتمة

يبرز هذا البحث وضع التأرجح الذي تشهده اللغة العربية بالمغرب بين قوة التشريع وضعف التنفيذ، إذ يقرّ الإطار الدستوري والقانوني بمكانتها الرسمية، غير أنّ السياسات التطبيقية كثيرًا ما تعجز عن ترجمة هذا الاعتراف إلى إجراءات فعّالة داخل المنظومة التعليمية. وفي مقابل ذلك، يظل حضور اللغة الفرنسية سياقًا مهيمنًا يعكس امتدادات تاريخية وثقافية واقتصادية، جعلت منها لغة النفوذ في الإدارة والاقتصاد وسوق العمل. وقد بيّن تحليل البعد السوسيولساني لسوق الشغل أنّ هذا الأخير لا يكتفي بتأطير اختيارات الأفراد والمؤسسات، بل يوجّه أيضًا الممارسات التعليمية ويعيد إنتاج التفاوتات اللغوية والاجتماعية. وعلى ضوء ذلك، اتضح أنّ متطلبات سوق الشغل تنعكس سلبًا على فرص تعليم اللغة العربية وتطويرها، حيث تُدفع إلى هوامش الحقول المعرفية العملية، لصالح لغات تُعتبر أكثر نجاعة من منظور وظيفي. ومن ثَمّ؛ يظل التحدي المطروح أمام السياسات اللغوية والتعليمية بالمغرب هو القدرة على الموازنة بين مقتضيات الانفتاح الاقتصادي والعلمي، وضمان حضور فعلي وفعّال للغة العربية في التعليم وسوق العمل على حد سواء، بما يضمن لها موقعها كلغة هوية ومعرفة وتنمية.

المراجع

الحسن الثاني (١٠/١٠/١٩٨٦) خطاب بمناسبة افتتاح السنة التشريعية ١٩٨٦-١٩٨٧.

الميثاق الوطني للتربية والتكوين ٢٠٠٠-٢٠١٠. الدعامة التاسعة (تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية) ١٩٩٩م.

محمد السادس (١٧ يونيو ٢٠١١م) خطاب بمناسبة الاستفتاء على دستور ٢٠١١ ،

الدستور المغربي الصادر في الجريدة الرسمية رقم 5964bis عبر الظهير الشريف رقم ١-١١-٩١ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٤٣٢هـ الموافق لـ ٢٩ يوليوز ٢٠١١م. الفصل الخامس.

محمد السادس (٣٠ غشت ٢٠١٣م) خطاب بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب.

مشروع القانون الإطار رقم ١٧-٥١، المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، صدر بالجريدة الرسمية الظهير الشريف رقم ١,١٩,١١٣ مؤرخ في ٧ ذي الحجة ١٤٤٠ الموافق ل ٩ غشت ٢٠١٩م، ص ٤.

يحيى شوطى (أبريل ٢٠١٨م)، تدبير الوضع اللغوي بالمغرب من خلال الرؤية الاستراتيجية للإصلاح ٢٠١٥- ٢٠٣٠: دراسة وتحليل. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة العدد السادس (رجب ١٤٣٩هـ/ أبريل ٢٠١٨م). مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. الرياض، المملكة العربية السعودية. ص ٨١- ٨٢.

المذكرة الوزارية رقم ٤٣ الصادرة بتاريخ ٢١ صفر الخير ١٤٢٧ الموافق لـ ٢٢ مارس ٢٠٠٦م، المنظمة للدراسة بالتعليم الثانوي.

صافية زفنكي (٢٠٢٢م)، أثر العوامل الاقتصادية في تعزيز النفوذ اللغوي. منشور المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي (البحث العلمي واستراتيجيات التكوين ودوره في التنمية الشاملة في الوطن العربي) ص ٧٥

Gibson Ferguson(2016), language planning and aducation. (series editors: Alan Davies & Keith Mitchell) Published with the support of the Edinburgh University Scholarly Publishing Initiatives Fund - UK. P 2.

أحمد نازلي معوض (يوليوز ١٩٨٦م)، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ص ٥٨.

فلوريان غولماس (نونبر ٢٠٠٠م)، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض. سلسلة عالم المعرفة عدد ٢٦٣. إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت. ص ٧١

رضا فتحي علي المنسي (أبريل ٢٠٢٣م)، معايير تحديد القيمة الاقتصادية للغة العربية ووسائل تعزيزها في السوق الدولية للغات. مجلة مصر المعاصرة عدد رقم ٥٥٠ ص ١٨٤

فلوريان غولماس (نونبر ٢٠٠٠م)، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض. سلسلة عالم المعرفة عدد ٢٦٣. إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت. ص ٨٣

بيير بورديو (٢٠٢٣) ما معنى أن تتكلم، اقتصاد التبادلات اللغوية. ترجمة رشيد بازي، المركز الثقافي للكتاب الدار البيضاء - المغرب. الطبعة الأولى. ص ٤١ - ٤٢

مليكة ناعيم (يوليوز ٢٠١٤م) التعدد اللغوي وأثره في تدريس اللغة العربية بالمغرب. مجلة التعليمية، المجلد ٢ العدد ٦. ص ٩٤-٩٥

Abdelmajid Bouziane (2020) MOROCCAN STUDENTS' ATTITUDES TOWARDS LOCAL AND FOREIGN LANGUAGES: THE ROLE OF SELF-DIRECTED AND LANGUAGE POLICY FORCES. English Studies at NBU, Vol. 6, Issue 2, pp. 300-301

صافية زفنكي (٢٠٢٢م)، أثر العوامل الاقتصادية في تعزيز النفوذ اللغوي. منشور المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي (البحث العلمي واستراتيجيات التكوين ودوره في التنمية الشاملة في الوطن العربي) ص ٧٣-٧٤